وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الأول من العام 2023

صدر في يوليو 2023

المحتوى

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين 3

الاقتصاد العالمي 4

اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 6

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين 7

القطاع غير النفطي 8

القطاع النفطي 12

مؤشر أسعار المستهلك 14

مؤشر أسعار المنتج 15

مؤشر قياس ثقة الأعمال 16

المشاريع التنموية 17

الحساب الجاري 19

الاستثمار الأجنبي المباشر 22

سوق العمل 24

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي 26

أسعار الفائدة 26

عرض النقد 27

معدلات الإقراض والودائع 28

الأسواق المالية 30

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي 31

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي 32

قائمة المصطلحات 35

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين
للربع الأول من العام 2023

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
(على أساس سنوي)

الناتج المحلي الإجمالي	القطاع غير النفطي
▲+2.0%	▲+3.5%

أسرع القطاعات غير النفطية نمواً
خلال الربع الأول للعام 2023 (على أساس سنوي)

المواصلات والاتصالات	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	المشروعات المالية	الفنادق والمطاعم
▲+11.2%	▲+5.3%	▲+4.9%	▲+4.3%

أداء أبرز المؤشرات الاقتصادية
خلال الربع الأول للعام 2023 (على أساس سنوي)

مجموع حركة الطائرات	قيمة التداول العقاري	قيمة التحويلات المالية الإلكترونية	نسبة إشغال الفنادق (4 و5 نجوم)
▲+32.1%	▲+17.0%	▲+17.6%	▲+8.4%

انعكاس المؤشرات الاقتصادية على تنافسية وتصنيف مملكة البحرين في التقارير الدولية

تصنيف التنافسية العالمية 2023 — IMD
المركز **25** عالمياً
▲ **+5** مراتب

مؤشر الأداء اللوجيستي 2023 — WORLD BANK
المركز **34** عالمياً
▲ **+25** مرتبة

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للإتجار بالأشخاص 2023
صُنفت مملكة البحرين ضمن الفئة **الأولى** في مكافحة الإتجار بالأشخاص للعام **السادس** على التوالي

الاقتصاد العالمي

- من المتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي لتصل 2.8% هذا العام، على أن يبلغ معدل النمو 3.0% في العام 2024
- توقعات بانخفاض معدل التضخم العالمي تدريجياً من 8.7% في العام 2022 إلى 7.0% في العام الحالي

واصل الاقتصاد العالمي تعافيه بعد الاضطرابات التي شهدها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19)، وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم العالمي وما تبعه من تشديد للسياسة النقدية من قبل البنوك المركزية، إلا أن الاقتصاد العالمي أثبت مرونته ومتانته.

ووفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل 2023، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي من 3.4% في العام 2022 إلى 2.8% في العام 2023 قبل أن يبلغ 3.0% في العام 2024. وقد عكس تباطؤ النمو المرحلة الانتقالية ما بعد التعافي العالمي من الجائحة بالإضافة إلى تشديد الأوضاع المالية لاحتواء مستويات التضخم العالية. أما بالنسبة لتوقعات أداء الاقتصادات خلال العام 2023 بحسب التقرير ذاته، فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل الاقتصادات المتقدمة نموًا بنسبة 1.3% للعام 2023، فيما من المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية نمواً سنوياً بنسبة 1.6%، وقد تشهد منطقة اليورو نمواً بنسبة 0.8%. ومن المتوقع أن تحقق الأسواق الناشئة نمواً بنسبة 3.9% مدعوماً بنمو اقتصاد كل من الصين بنسبة 5.2% والهند بنسبة 5.9%.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي)

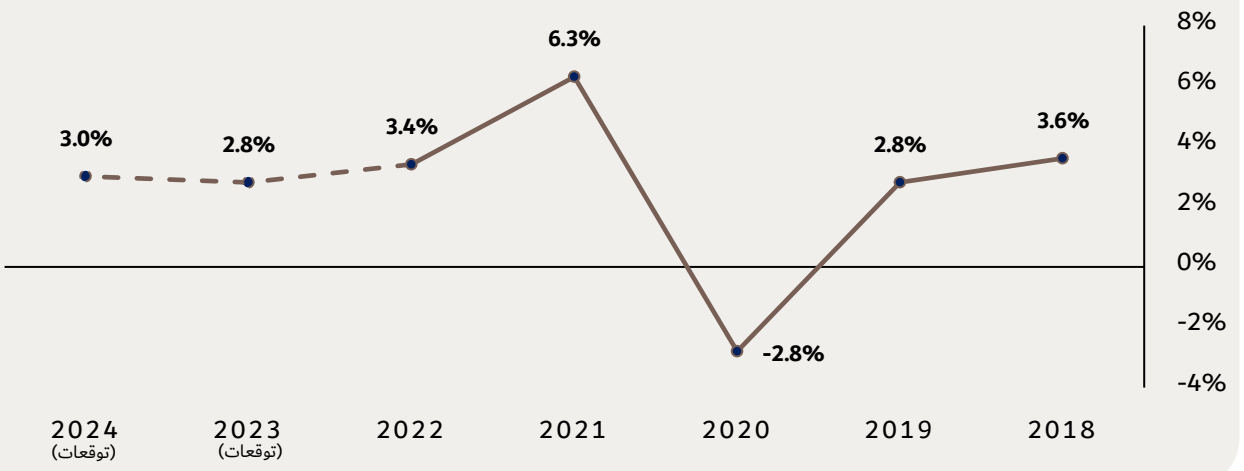

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (إصدار أبريل 2023)، صندوق النقد الدولي

ووفقاً للتقرير، فمن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي تدريجياً من 8.7% في العام 2022 إلى 7.0% في العام الحالي، وساهم انخفاض أسعار السلع الأولية بما فيها أسعار الوقود إلى تراجع المستويات القياسية للتضخم، مؤدياً لتراجع معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لتصل إلى 4.7% و8.6%، على التوالي خلال العام 2023. ويعزى انخفاض معدلات التضخم العالمية إلى تخفيف قيود سلاسل الإمداد، إلى جانب تشديد السياسات النقدية عبر رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية من صفر إلى 5.00%-5.25%، في حين استقرت أسعار الفائدة في منطقة اليورو لتصل إلى 3.5%. والجدير بالذكر أن الارتفاع السريع في أسعار الفائدة وتباطؤ النشاط الاقتصادي قد خلق ضغوطات حادة لبعض المؤسسات المالية مؤدياً إلى انهيار عدد من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والتي لجأت إلى بيع السندات لتوفير السيولة اللازمة. ومع ذلك، تشير المؤشرات إلى أن سياسة التشديد النقدي من خلال رفع أسعار الفائدة قد تنتهي في القريب العاجل ورغبة البنوك المركزية في تقييم تأثير رفع أسعار الفائدة قبل اتخاذ المزيد من الخطوات.

وفيما يخص أسواق النفط العالمية، استمرت أسعار النفط في الهبوط عن مستويات العام الماضي عند حوالي 80 دولار أمريكي للبرميل. وعليه قام تحالف أوبك+ بتنفيذ عدد من الضوابط الإنتاجية، مع توقعات باستمرار خفض حصص الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يومياً خلال الفترة من شهر نوفمبر 2022 إلى شهر ديسمبر 2023، وقد تم مؤخراً تمديد الفترة حتى شهر ديسمبر 2024. ومن جانب آخر، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط خلال العام الجاري إلى 2.45 مليون برميل يومياً، ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند 102.3 مليون برميل يومياً، مدفوعاً بتعافي الاقتصاد الصيني وانتعاش وارداتها من النفط والذي من المتوقع أن يمثل نصيبها حوالي 60% من الطلب العالمي إلى في العام الجاري.

اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كشفت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.8% في الربع الأول من العام 2023 مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، ويعزى هذا النمو الاقتصادي إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.4%، والأنشطة الحكومية بنسبة 4.9%، والأنشطة النفطية بنسبة 1.4%، على أساس سنوي.

ووفقاً للتقرير الاقتصادي ربع السنوي للربع الأول من العام 2023 والصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فإنه من المتوقع أن يسجل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 3.3% خلال العام 2023، وقُدر نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بحوالي 4.5%، فيما من المتوقع أن يتراجع القطاع النفطي بنسبة 0.3%.

أما في سلطنة عُمان فأظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنهاية الربع الأول من العام 2023 بنسبة 4.7%. وجاء هذا الارتفاع مدعومًا بنمو الأنشطة غير النفطية التي حققت نمواً بنسبة 4.6%، كما ارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 3.5%.

ومن المتوقع أن تستمر اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق معدلات نمو إيجابية في القطاع غير النفطي وذلك بالتزامن مع عودة النمو الاقتصادي إلى طبيعته تدريجياً بعد الوباء، قدّر صندوق النقد الدولي معدلات النمو خلال العام 2023 لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الثابتة عند 3.5%، في حين من المتوقع أن يصل النمو في المملكة العربية السعودية إلى 3.1%، وأما بالنسبة لدولة قطر قُدر نمو الناتج المحلي الإجمالي عند حوالي 2.4%. وفي سلطنة عمان ودولة الكويت فتشير التوقعات لبلوغهما 1.7% و0.9%، على التوالي.

توقعات النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الثابتة

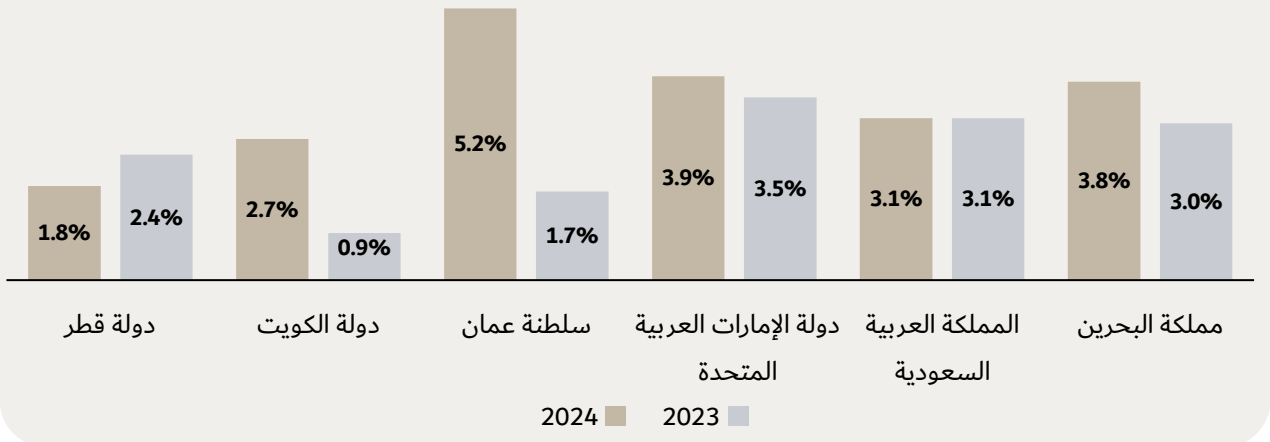

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (إصدار أبريل 2023)، صندوق النقد الدولي

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بيانات الحسابات القومية الأولية لمملكة البحرين للربع الأول من العام 2023، وتشير النتائج الأولية لنمو الاقتصاد الوطني بنسبة 2.0% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.5%، فيما تراجع أداء القطاع النفطي بنسبة 5.9%، ويعزى ذلك لانخفاض معدلات إنتاج النفط نتيجة لأعمال الصيانة الموسمية.

أما بالنسبة للأسعار الجارية، فتراجع أداء الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.2%، متأثراً بالانخفاض في القطاع النفطي بنسبة 20.7% نتيجة لتراجع أسعار النفط الخام عالمياً بنسبة 19.1% إلى جانب انخفاض الكميات المنتجة. أما أداء القطاع غير النفطي، فقد سجل تراجعاً طفيفاً بنسبة 1.1% على أساس سنوي.

ومن جانب آخر، ووفقاً لتقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، يواصل اقتصاد مملكة البحرين نموه بخطى ثابتة نحو تحقيق مستويات نمو ما قبل جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنحو 3.0% خلال العامين 2023-2024، على أن تدفع القطاعات غير النفطية عجلة النمو الاقتصادي، بينما من المتوقع أن يظل أداء القطاع النفطي مستقراً.

توقعات أهم المؤشرات الاقتصادية

	2021* *فعلية*	2022* *أولية*	2023 *توقعات*	2024 توقعات
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%2.6	%4.9	%2.9	%3.2
القطاع غير النفطي	%3.2	%6.3	%3.5	%3.8
القطاع النفطي	%0.3-	%1.4-	%0.0	%0.0
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%13.5	%13.0	%0.9	%3.4
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك	%0.6-	%3.6	%2.0	%2.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%6.6	%15.4	%8.2	%11.0

** حدثت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بيانات الحسابات القومية للعامين 2021 و2022.*

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

القطاع غير النفطي

تعد القطاعات غير النفطية من أهم ركائز النمو الاقتصادي في المملكة، حيث بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 85.1% خلال الربع الأول من العام 2023 لترتفع المساهمة بنحو 2.0 نقطة مئوية عما كانت عليه في العام 2022. وحقق قطاع المشروعات المالية أعلى نسبة مساهمة للناتج المحلي الإجمالي للمرة الثانية على التوالي، حيث بلغت مساهمته 17.9% بالأسعار الثابتة، متجاوزة بذلك نسبة مساهمة القطاع النفطي البالغة 14.9%. وجاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية من حيث مساهمته مشكلاً 13.8%، يليه قطاع الخدمات الحكومية والذي بلغت نسبة مساهمته 13.5%، فقطاع المواصلات والاتصالات بنسبة مساهمة بلغت 7.3%، ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة 7.2%. في حين سجل كلاً من قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية نسب مساهمة متقاربة بلغت 5.5% و5.2%، على التوالي. أما بالنسبة لمساهمة قطاع التجارة فبلغت 4.3%، وساهم قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 1.7%.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام 2023 (بالأسعار الثابتة)

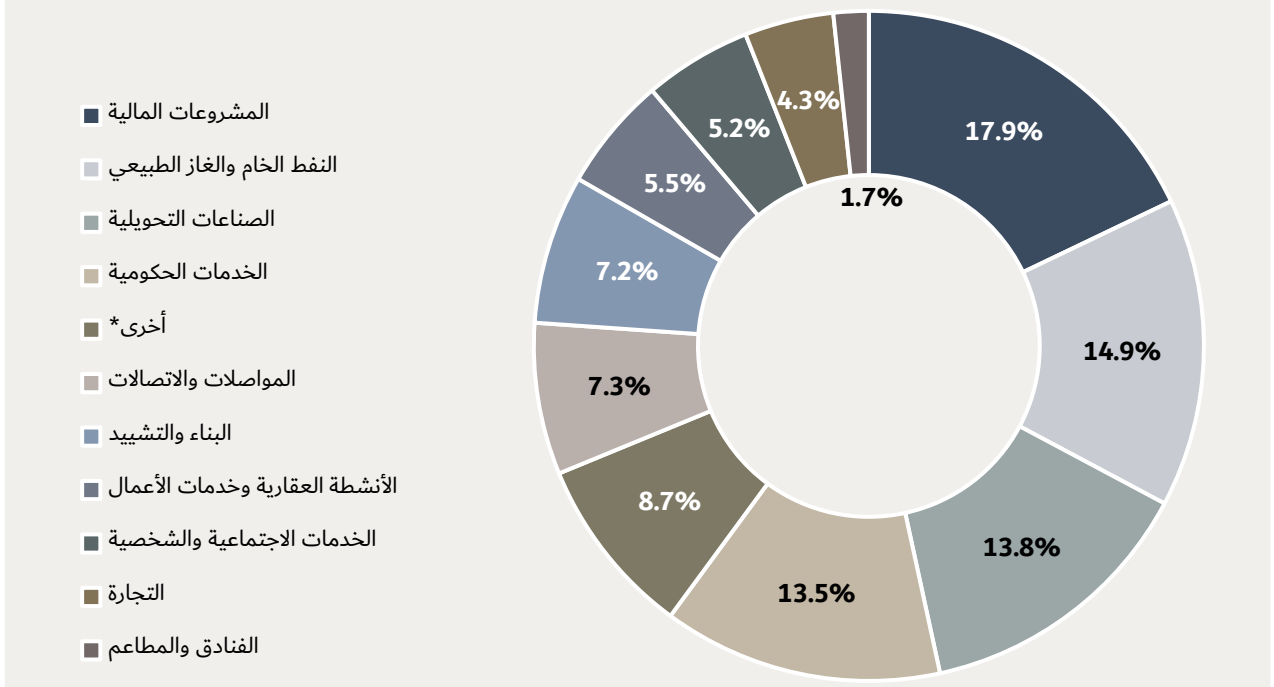

*تشمل الأنشطة الاقتصادية التالية: الزراعة وصيد الأسماك، والمناجم، والكهرباء والماء، وصافي الضرائب على المنتجات، والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر، الأسر التي تعين أفراد لإدارة الأعمال المنزلية.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

في صورة تعكس الجهود المبذولة من قبل القطاعين العام والخاص لتعزيز التنويع الاقتصادي، واصلت القطاعات غير النفطية تحقيق نمواً سنوياً بلغ 3.5% خلال الربع الأول من العام 2023 على أساس سنوي. والجدير بالذكر بأنه ومنذ إطلاق خطة التعافي الاقتصادي بلغ متوسط النمو الفصلي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة 5.7% على أساس سنوي.

النمو السنوي لأهم القطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال الربع الأول من العام 2023

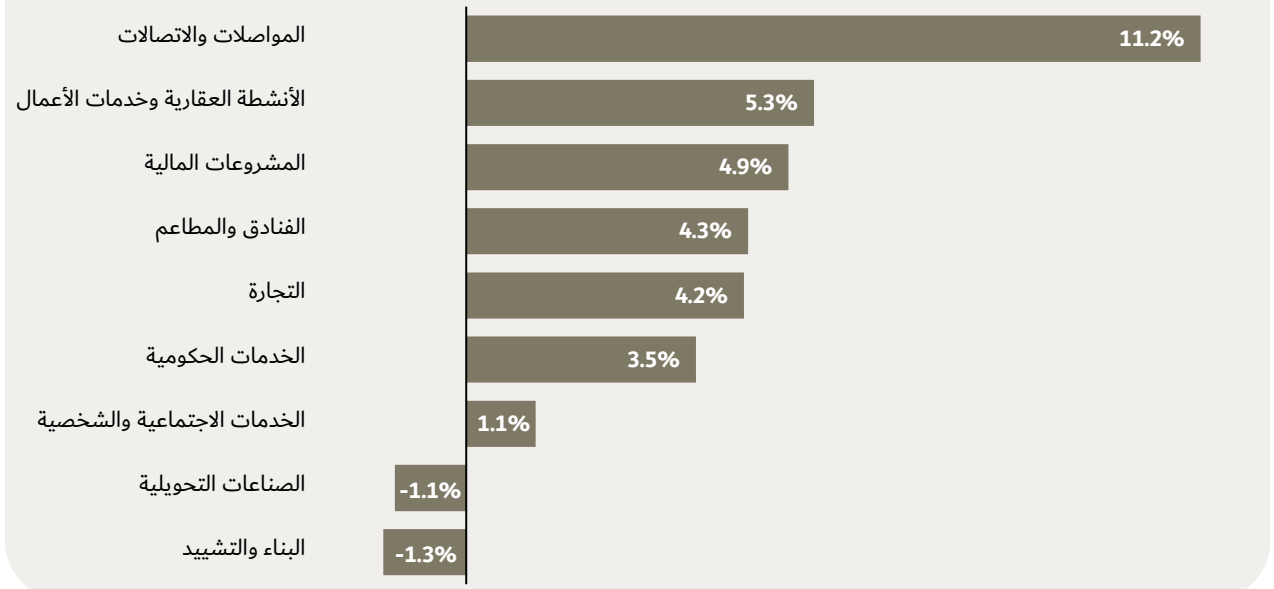

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

قطاع المواصلات والاتصالات

حقق قطاع المواصلات والاتصالات نسبة النمو الأعلى، مسجلاً نمواً بنسبة 11.2% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2023، فقد ارتفعت أعداد المسافرين القادمين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 42.3% على أساس سنوي، كما شهدت حركة الطيران خلال الربع الأول من العام 2023 زيادة بنسبة 32.1%. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي مناولة الحاويات عبر ميناء خليفة بن سلمان بنسبة 6.2% على أساس سنوي.

ومن جانب آخر، تشير مؤشرات قطاع الاتصالات إلى ارتفاع أعداد مشتركي الهواتف المحمولة من 2.0 مليون مشترك في الربع الأول من العام 2022 إلى 2.2 مليون مشترك في الربع الأول من العام 2023 بما يشكل زيادة سنوية بنسبة 8.1%، وعليه فقد بلغ معدل الانتشار 137% من إجمالي السكان، بعدما كان يشكل 127% في الربع الأول من العام 2022. كما سجلت الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (برودباند) نمواً بلغت نسبته 5.0% ليصل إلى 2.3 مليون مشترك في الربع الأول من العام 2023، أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة انتشار خدمات النطاق العريض إلى 147.2% من إجمالي السكان، بفارق 7.2 نقطة مئوية عن الربع الأول من العام 2022.

قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال

شهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال تطوراً ملحوظاً في أداء القطاع، محققاً نمواً بنسبة 5.3% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2023، مدعوماً بارتفاع قيمة المعاملات العقارية بنسبة 17%، على أساس سنوي.

قطاع المشروعات المالية

سجل أكبر القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 4.9% بالأسعار الثابتة، مدعوماً بنمو عدد من المؤشرات المالية كالقيمة الإجمالية للودائع المصرفية لغير البنوك والتي نمت بنسبة 5.9% لتبلغ بذلك 19.5 مليار دينار بحريني، إضافة إلى ارتفاع إجمالي قيمة القروض المقدمة للمقيمين -باستثناء المصارف- والبالغة 11.6 مليار دينار بحريني والتي حققت نمواً سنوياً بنسبة 4.3%، كما سجلت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية (فوري+ وفوري وفواتير) نمواً بنسبة 17.6%.

قطاع الفنادق والمطاعم

حقق قطاع الفنادق والمطاعم نمواً في الربع الأول من العام 2023 بنسبة 4.3% بالأسعار الثابتة، مع استئناف القطاع نشاطه إقليمياً وعالمياً على أعقاب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث شهدت المؤشرات السياحية أداءً إيجابياً خلال الربع الأول 2023 بتحقيق الفنادق فئة الـ4 و5 نجوم زيادة في معدل الإشغال بنسبة 8.4%، وارتفاع معدلات مبيعات الغرف بنسبة 25.4%، فيما ارتفع العدد الإجمالي للزوار عبر جميع المنافذ بنسبة 71.9%. وشهدت حلبة البحرين الدولية رقماً قياسياً في عدد الحضور لسباق لجائزة البحرين الكبرى للفورمولا 2023 الذي بلغ 99,500 زائر. والجدير بالذكر بأن مملكة البحرين تولي أهمية كبرى للنهوض بالقطاع وتطويره كرافدٍ من روافد التنويع الاقتصادي، وعليه أطلقت حكومة مملكة البحرين الاستراتيجية السياحية لمملكة البحرين 2022-2026 كجزء من خطة التعافي الاقتصادي.

قطاع التجارة

سجل قطاع التجارة نمواً خلال الربع الأول من العام 2023 مقارنةً بالربع ذاته من العام 2022 بحوالي 4.2% بالأسعار الثابتة، مدعوماً بارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 11.3% والتي تجاوزت مليار دينار بحريني عاكسةً حركة الأنشطة الاقتصادية، كما ارتفعت أعداد السجلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 10.8% وشهدت أعداد الشاحنات الواردة والصادرة عبر جسر الملك فهد نمواً بلغ 16.0%، إضافة إلى ازدياد أعداد زوار المجمعات التجارية بنسبة 22.2%.

قطاع الصناعات التحويلية

شهد ثاني أكبر القطاعات غير النفطية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضاً طفيفاً خلال الربع الأول من العام 2023 بنسبة 1.1% على أساس سنوي، وتبين المؤشرات انخفاض إنتاج شركة بابكو للتكرير بنسبة 15.1% على أساس سنوي، كما انخفض إنتاج شركة بناغاز بنسبة 14.0%. ومن جهة أخرى، سجلت شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) نمواً ملحوظاً في الإنتاج بلغ 49.7% على أساس سنوي، كما ارتفع إنتاج شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 1.8% على أساس سنوي إلا أن الانخفاض في أسعار الألمنيوم عالمياً بنسبة 26.6% كان له تأثيراً سلبياً على ربحية شركات القطاع. من جهة أخرى، بلغت نسبة الإنجاز لمشروع تحديث مصفاة بابكو والذي يعد أكبر مشروع يتم تنفيذه على الإطلاق في تاريخ مملكة البحرين وشركة بابكو على حدٍ سواء 91.6%، الأمر الذي سيعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمصفاة بأكثر من 42% لتصل إلى 380 ألف برميل يومياً، فضلاً عن زيادة كفاءتها وتحسين الأثر البيئي للمنشأة.

القطاع النفطي

- بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
- سجل القطاع النفطي تراجعاً بنسبة 5.9% على أساس سنوي، بسبب انخفاض كميات النفط المنتجة نتيجة لأعمال الصيانة الموسمية

سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي تراجعاً بنسبة 5.9% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2023، على أساس سنوي. ويساهم القطاع بنسبة 14.9% فقط من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ومن جانب آخر، ونتيجة لانخفاض أسعار النفط نسبياً سجل القطاع بالأسعار الجارية انخفاضاً بنسبة 20.7%، إذ بلغ متوسط سعر برميل خام برنت 81.07 دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2023، مقارنة بمتوسط سعر حوالي 100.87 دولار أمريكي في الربع ذاته من العام 2022.

متوسط إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام (ألف برميل يومياً)

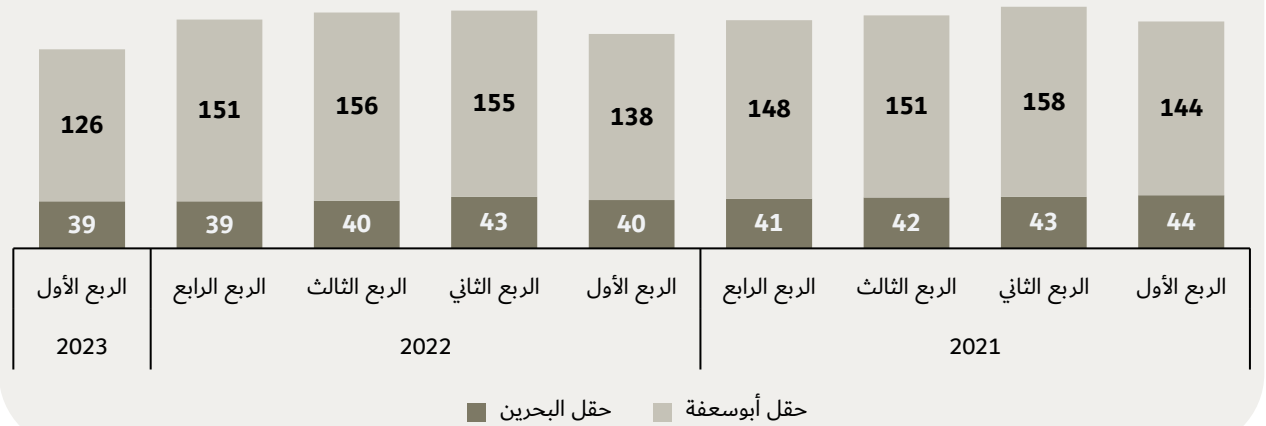

المصدر: وزارة النفط والبيئة

وبلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 126,092 برميل يومياً خلال الربع الأول من العام 2023، منخفضاً بنسبة 8.4% على أساس سنوي. فيما سجل المتوسط اليومي لإنتاج النفط البري من حقل البحرين انخفاضاً سنوياً بنسبة 2.6%، ليصل إلى حوالي 39,102 برميل يومياً. وأما بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب فقد بلغ حوالي 212,838 مليون قدم مكعب، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2.5% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وقد تم إعادة حقن حوالي 40.3% من إجمالي الغاز المنتج.

وفيما يخص أهم مشاريع القطاع النفطي:

- تم تدشين الهوية الجديدة للشركة القابضة للنفط والغاز "بابكو انرجيز"، والتي تعد إطلاقاً لمشروع تحول الطاقة في مملكة البحرين. وعليه سيتم دمج الشركات القائمة تحت مظلة "بابكو انرجيز" إلى سبع شركات متكاملة خلال السنوات الثلاث المقبلة. وستشمل الشركات السبع، ثلاث مشاريع جديدة تركز على تعزيز التجارة والاستثمار في التقنيات الجديدة ومصادر الطاقة المتجددة، لضمان التميز التشغيلي والوصول إلى الحياد الصفري في عام 2060.
- أعلنت شركة بابكو للاستكشاف والإنتاج بالتعاون مع الشركة الاستشارية عن النتائج الأولية لاكتشافات مكمن عنيزة، وعليها فإنه من المقرر حفر آبار تقييمية إضافية خلال عامي 2023 و2024 لدعم برنامج التطوير والاستخراج المحتمل ابتداءً من أواخر العام 2024.

مؤشر أسعار المستهلك

أضحت الضغوط التضخمية على مستوى العالم أقل حدة من بعد تسجيلها لمستويات قياسية خلال العام الماضي، الأمر الذي يعد مؤشراً على بدء تعافي الاقتصاد العالمي واستعادة سلاسل الإمداد نشاطها. بالإضافة إلى السياسات الحكومية المعتمدة للحد من الضغوطات التضخمية العالمية، وعلى الصعيد المحلي، كان للسياسات الاقتصادية المتبناة في مملكة البحرين دوراً فاعلاً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي كتشديد السياسة النقدية، إضافة لارتباط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي مما أدى لتعزيز استقرار العملة المحلية وعدم تأثرها بتذبذب الاقتصاد العالمي. واستناداً إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الأول من العام 2023 بمتوسط 0.6%. وسجل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً في شهري يناير وفبراير بنسبة 0.8% و1.1%، على التوالي، فيما تراجع بنسبة 0.1% خلال شهر مارس. والجدير بالذكر بأن هذه المعدلات تعد الأقل على مستوى دول المنطقة.

نمو مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

مؤشر أسعار المنتج

سجل مؤشر أسعار المنتج انخفاضاً على مستوى العالم في العام 2023 بعد تسجيله أرقاماً قياسية في العامين الماضيين نتيجة لأزمة سلاسل الإمداد والتوريد العالمية. وهذا ما يمثل إشارة جيدة لتحسن حال الأسواق العالمية حيث يعد مؤشر أسعار المنتج من المؤشرات البارزة لقياس أسعار المستهلك. وخلال الربع الأول من العام 2023، سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج الصادر عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية انخفاضاً بمقدار 10.8% مقارنة بالربع الأول من العام 2022. وقادت أسعار منتجات صناعة التعدين واستغلال المحاجر هذا الانخفاض مسجلةً تراجعاً بنسبة 13.8% نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً، ولذات السبب سجلت أسعار المنتجات النفطية المكررة انخفاضاً في أسعارها بنسبة 9.1%. بالإضافة إلى ذلك، سجلت صناعة الفلزات القاعدية انخفاضاً بنسبة 16.3% بسبب انخفاض أسعار الحديد، وسجلت أسعار السلع المنتجة من صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية تراجعاً بنسبة 5.8% وذلك بسبب انخفاض أسعار اليوريا والميثانول.

نمو مؤشر أسعار المنتج على أساس سنوي (%)

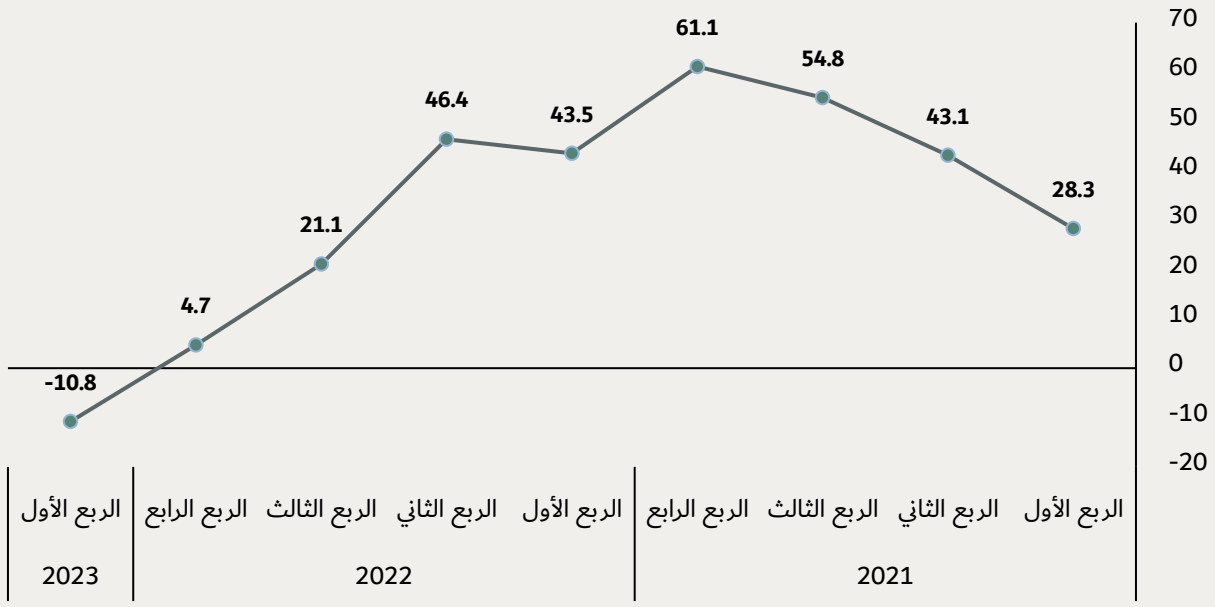

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

مؤشر قياس ثقة الأعمال

يعد مؤشر ثقة الأعمال التجارية من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس تصور الشركات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الحالي والتوقعات المستقبلية. ويستند مؤشر قياس ثقة الأعمال الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي على استطلاع رأي أصحاب الأعمال والمدراء والمستثمرين من مختلف المؤسسات باختلاف حجمها ونشاطها التجاري حول الأداء الحالي لمنشئاتهم وتوقعاتهم للربع القادم.

ووفقاً لنتائج مسح قياس الثقة في بيئة الأعمال لمملكة البحرين للربع الأول من العام 2023، توقعت 94.01% من الشركات التجارية أن يكون أداءها مستقراً/عادياً إلى مرضٍ خلال الربع الأول من العام 2023. أما على صعيد الأداء الفعلي، فقد شهدت 87.81% من المؤسسات التجارية أداءً مستقراً/عادياً إلى مرضٍ خلال الربع الرابع من العام 2022.

ولكون مملكة البحرين مركزاً لريادة الأعمال والابتكار والاستثمار، فقد أشار مؤشر ثقة الأعمال الإجمالي للربع الأول من العام 2023 إلى نظرة مستقبلية إيجابية بين الشركات العاملة حيث سجل ارتفاعاً من 95.46 في الربع الأول من العام 2022 إلى 103.84 في الربع الأول من العام 2023، أي ما يشكل ارتفاعًا بنسبة 8.38% مما يعكس الثقة التي يوليها القطاع الخاص في الاقتصاد البحريني.

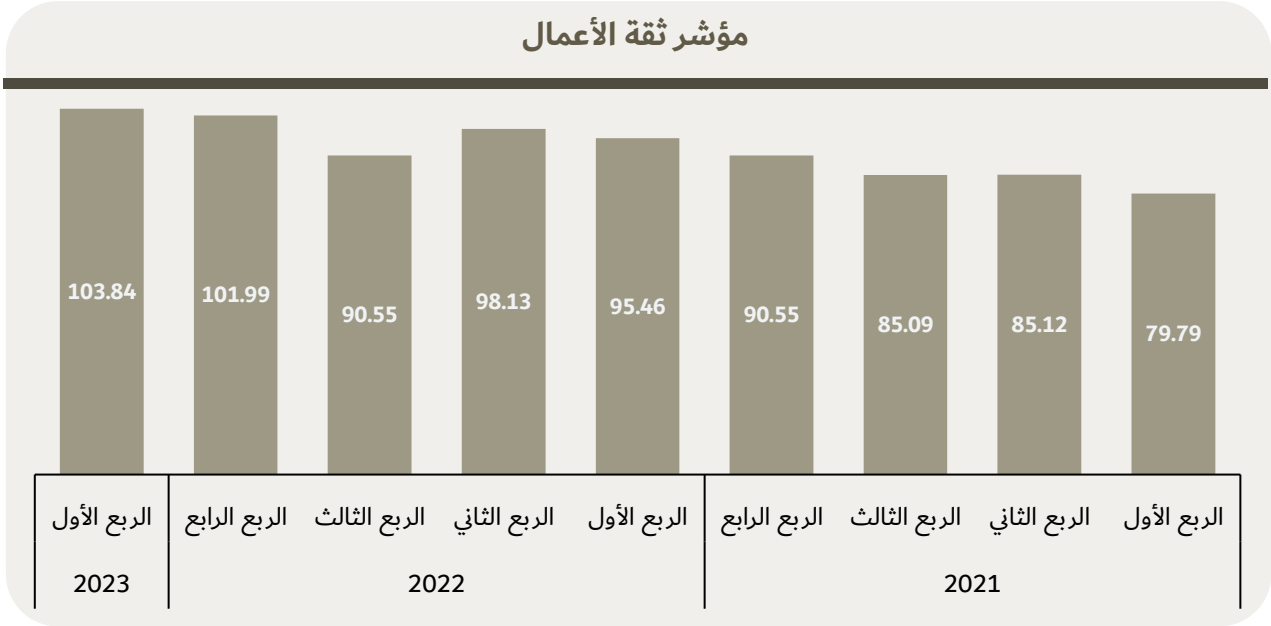

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

واصلت المشاريع التنموية الكبرى في مملكة البحرين تقدمها خلال الربع الأول من العام 2023 مساهمةً في خلق بيئة داعمة للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار. وعلى صعيد المشاريع التنموية الممولة من قبل صندوق التنمية الخليجي، فشهدت نمواً خلال الربع الأول من العام 2023 مع ترسية عدد من العقود بقيمة بلغت 25 مليون دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 6.14 مليار دولار أمريكي منذ إطلاق البرنامج، بزيادة وقدرها 2.1% عما كانت عليه في نهاية الربع الأول من العام 2022. وتم خلال الربع الأول من العام 2023 ترسية عدة عقود لمشروع المدينة الرياضية ومشروع مركز غسيل الكلى.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

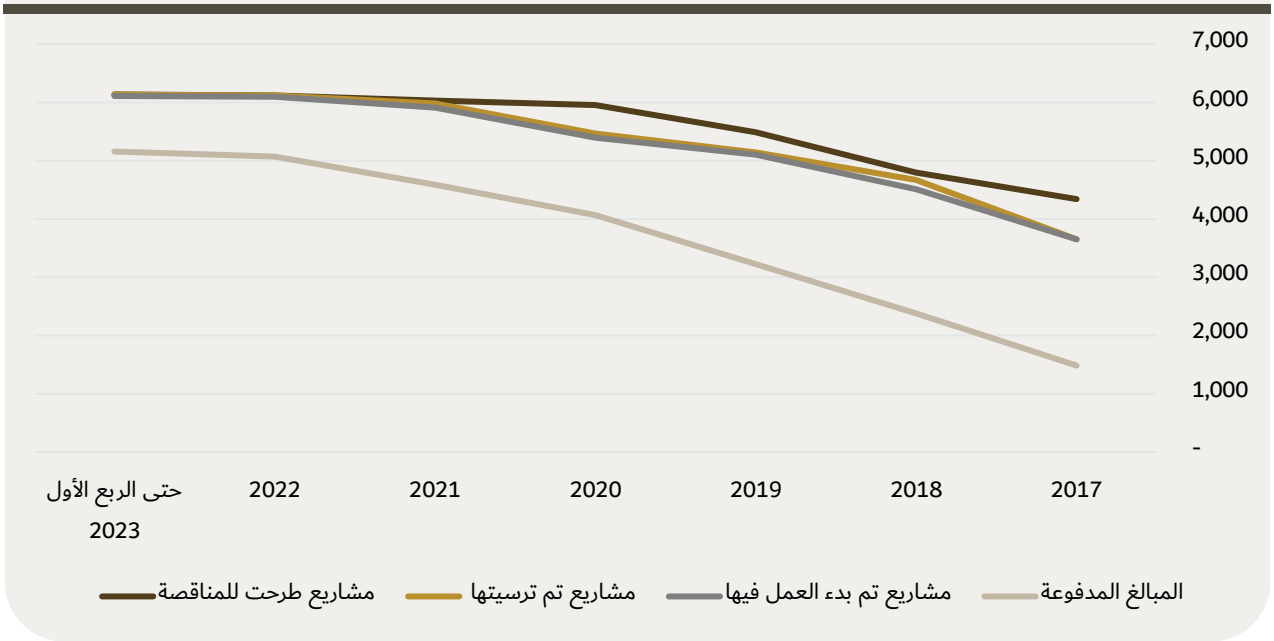

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

وأما على صعيد أبرز التطورات المتعلقة بالمشاريع الجاري العمل على تنفيذها ضمن خطة التعافي الاقتصادي، فجاءت كالتالي:

- **كابل الخليج**

أعلنت شركة بيون (Beyon) عن استثمارها مبلغ 60 مليون دولار أمريكي في كابل سيربط بين 14 دولة عبر 3 قارات. ومن المتوقع أن تكتمل عملية توصيل الكابل البحري بالبحرين بحلول الربع الثاني من العام 2026.

بالإضافة إلى المشاريع آنفة الذكر، شهدت مملكة البحرين تطورات في عدة مشاريع حيوية، ومنها:

- **محطة الدور 2:**

في شهر مايو 2023، تم افتتاح مشروع المرحلة الثانية من محطة الدور 2 والذي يمثل نقلة نوعية في إنتاج الكهرباء والماء في المملكة، وأُنشئت المحطة ضمن أعلى معايير الجودة العالمية، لتقليل الانبعاثات الكربونية ومواجهة المتغيرات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، وتهدف محطة الدور 2 إلى إنتاج 1,500 ميغاواط و50 مليون غالون من المياه المحلاة يومياً، وبتكلفة بلغت أكثر من مليار دولار أمريكي بالشراكة مع شركات بحرينية وسعودية ويابانية.

الحساب الجاري

وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، حقق الحساب الجاري فائضاً خلال الربع الأول من العام 2023 بنحو 225.3 مليون دينار بحريني على الرغم من تسجيله انخفاضاً سنوياً بنسبة 62.5% مقارنةً بفائض بلغ 600.7 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2022. وعليه، فقد بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 5.7% خلال الربع الأول من العام 2023.

الحساب الجاري للربع الأول من العام 2023 (مليون دينار بحريني)

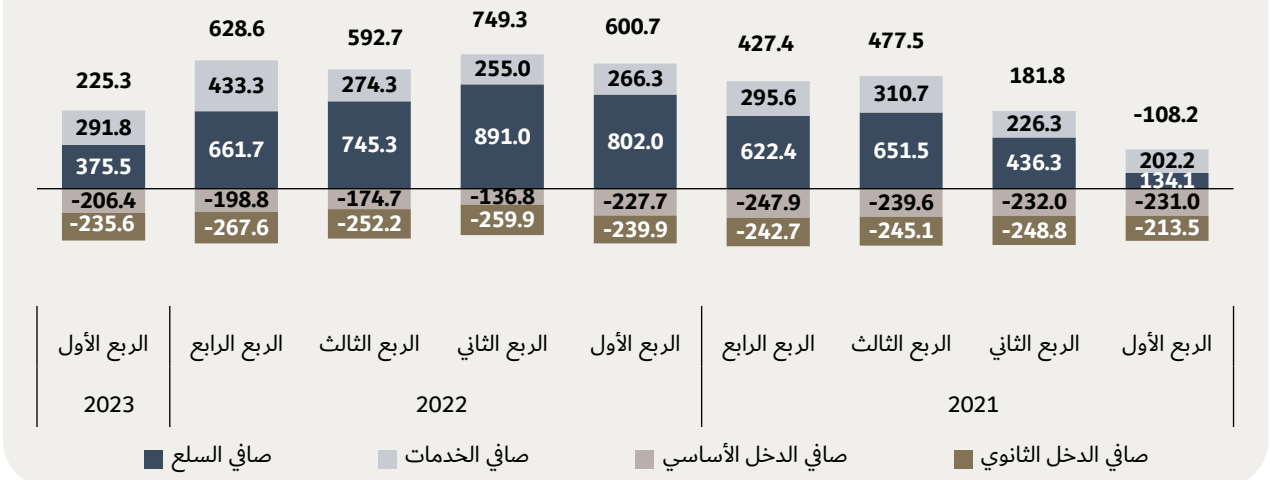

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وبلغت صادرات مملكة البحرين النفطية 997.0 مليون دينار بحريني فيما سجلت قيمة الصادرات غير النفطية 1,190.7 مليون دينار بحريني، منخفضةً بنسبة 27.1% و15.8%، على التوالي. وعليه، فقد سجل إجمالي صادرات مملكة البحرين تراجعاً بنحو 21.3% لتبلغ 2,187.7 مليون دينار بحريني.

وبحسب إحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، فقد تصدرت المعادن الأساسية وأصناف المعادن الأساسية السلع وطنية المنشأ الأكثر تصديراً خلال الربع الأول من العام 2023، والتي شكلت 58.7% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ غير النفطية. وجاءت المنتجات المعدنية في المرتبة الثانية مشكلة 15.4% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ غير النفطية، تليها المواد الكيماوية في المرتبة الثالثة بنسبة 6.6%. كما احتلت المنتجات الحيوانية والحيوانات المرتبة الرابعة وحققت المواد الغذائية المجهزة والمشروبات والتبغ المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة بلغت 5.7% و3.6%، على التوالي، إلى إجمالي الصادرات وطنية المنشأ غير النفطية.

أما بالنسبة إلى الشركاء التجاريين، فتعد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ، والتي تمثل 26.5% من إجمالي القيمة، تلتها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بنسب مساهمة متقاربة بلغت 9.7% و9.3%، على التوالي. فيما جاءت الصادرات وطنية المنشأ لهولندا في المركز الرابع مشكلةً بذلك 7.2% من إجمالي لقيمة، ثم سلطنة عمان في المركز الخامس بنسبة 4.4%.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

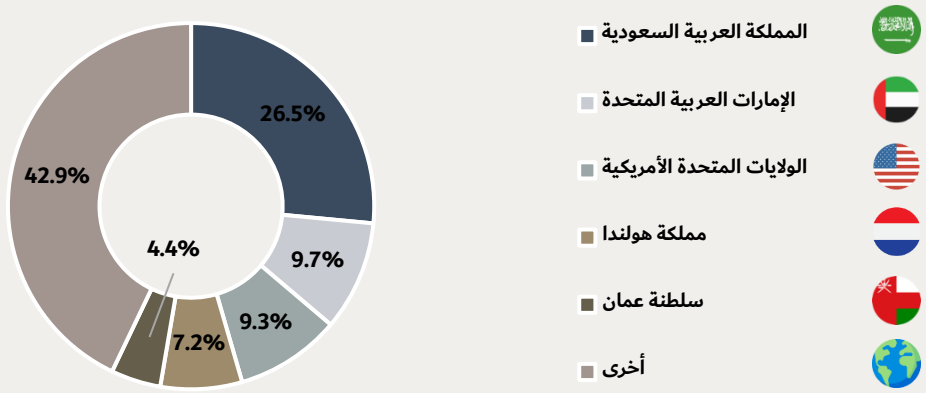

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ومن جانب آخر، سجلت القيمة الإجمالية للواردات انخفاضاً بنسبة 8.4% مسجلة بذلك 1,812.2 مليون دينار بحريني. جاء ذلك نتيجة تحقيق الواردات النفطية وغير النفطية انخفاض بنسبة 30.3% لتبلغ 524.1 مليون دينار بحريني و5.0% لتشكل 1,228.1 مليون دينار بحريني، على التوالي. وعلى صعيد السلع المستوردة غير النفطية، تصدّرت المعدات الميكانيكية والكهربائية كأكثر السلع استيراداً حيث شكلت 18.5% من إجمالي الواردات غير النفطية، تلتها المنتجات المعدنية بنسبة مساهمة بلغت 15.0% من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية. وأما المواد الكيميائية، فقد شكلت حوالي 14.5% من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية، ثم المركبات ومعدات النقل والمعادن الأساسية وأصناف المعادن بنسبة مساهمة بلغت 8.3% و6.6%، على التوالي.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين، تصدرت جمهورية الصين الشعبية كشريك رئيسي مشكلةً 13.9% من إجمالي الواردات غير النفطية. وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 10.2% من إجمالي القيمة، تلتها البرازيل في المرتبة الثالثة بنحو 8.2%، ثم كومنولث أستراليا بنسبة 7.4%، والمملكة العربية السعودية بنسبة مساهمة بلغت 6.9% إلى القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

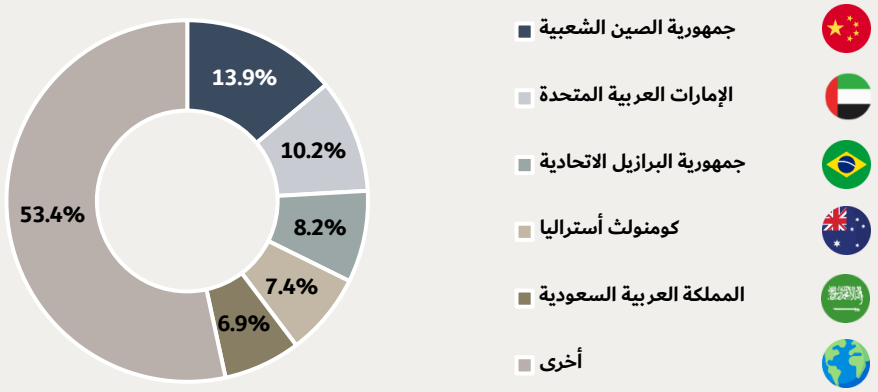

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة للقيمة الصافية لصادرات الخدمات فقد بلغت 291.8 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2023، مشكله بذلك ارتفاعاً بنسبة 9.6% على أساس سنوي بعد أن بلغت 266.3 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2022، في حين سجلت القيمة الصافية للدخل الأساسي، والمتمثل بصافي مدفوعات عوائد الاستثمارات، تراجعاً بنسبة 9.4% لتبلغ 206.4 مليون دينار بحريني. وفيما يتعلق بتحويلات العاملين للخارج، فقد تراجعت بنسبة 1.8% لتصل إلى 235.6 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2023 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2022.

الاستثمار الأجنبي المباشر

استمرت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين بالنمو خلال الربع الأول من العام 2023، وذلك وفقاً لنتائج مسح الاستثمار الأجنبي والذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، حيث بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 13.4 مليار دينار بحريني، مشكلاً زيادة بنسبة 4.8% وذلك مقارنةً برصيد الاستثمارات في الربع الأول من العام 2022 والبالغ 12.8 مليار دينار بحريني.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دينار بحريني)

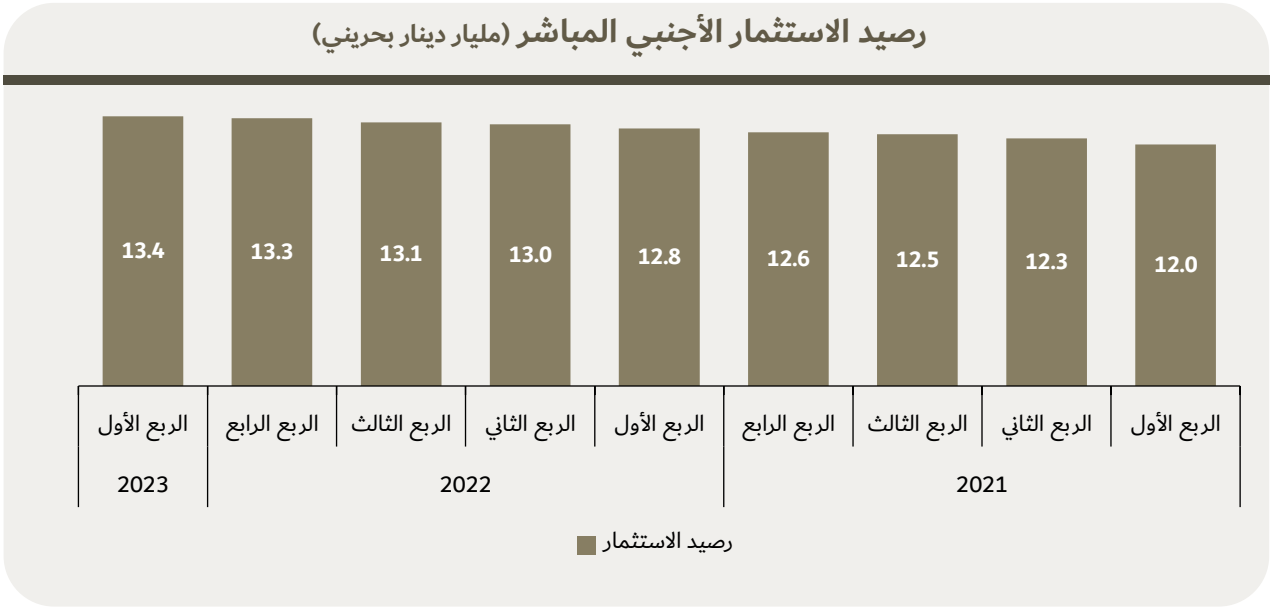

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية، تصدرت نسبة مساهمة استثمارات قطاع أنشطة التمويل والتأمين بنسبة 61.4% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية للقطاع حوالي 8.2 مليار دينار بحريني حتى نهاية الربع الأول من العام 2023، مسجلة نمواً بنسبة 2.3% على أساس سنوي. واستحوذ قطاع الصناعات التحويلية حوالي 15.4% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد الاستثمارات للقطاع حوالي 2.1 مليار دينار بحريني، محققاً نمواً بلغت نسبته 3.6% على أساس سنوي.

أما بالنسبة لمصادر الاستثمار، فجاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة 4.0 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة تبلغ 29.8%. وأتت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية ليبلغ رصيد الاستثمارات المباشرة ما يقارب 3.5 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة 25.9% من إجمالي قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة. تلتهم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة برصيد استثمارات مباشر متقارب يساوي 1.5 مليار دينار بحريني وبنسبة مساهمة بلغت 11.1%.

نسبة مساهمة القطاعات في الاستثمار الأجنبي المباشر – الربع الأول 2023

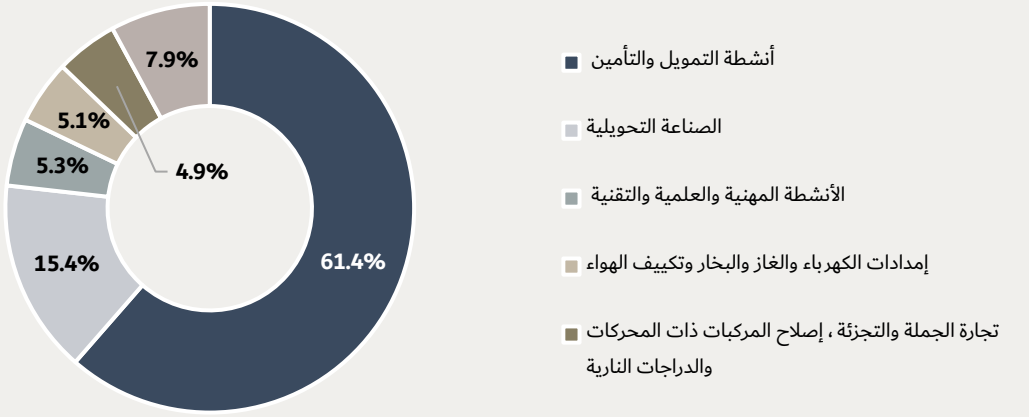

** ويشمل ١٣ نشاطاً آخراً كالأنشطة العقارية، والمناجم والمحاجر، والتعليم، والبناء والتشييد والثقافة والترفيه وغيرهم*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

سوق العمل

بحسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، سجل سوق العمل نمواً في الربع الأول من العام 2023 حيث بلغت أعداد العاملين البحرينيين في القطاع العام 50,203 بنمو سنوي يساوي 2.1%، في حين ارتفعت أعداد العاملين البحرينيين في القطاع الخاص ليبلغ عددهم 99,811 مسجلاً نمواً بنسبة 1.4% على أساس سنوي، وشكل موظفي القطاع الخاص البحرينيين حوالي 66.5% من إجمالي القوى العاملة البحرينية. وعليه، فقد بلغ العدد الإجمالي للمسجلين البحرينيين في القطاعين العام والخاص 150,014 مسجل، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 1.6%.

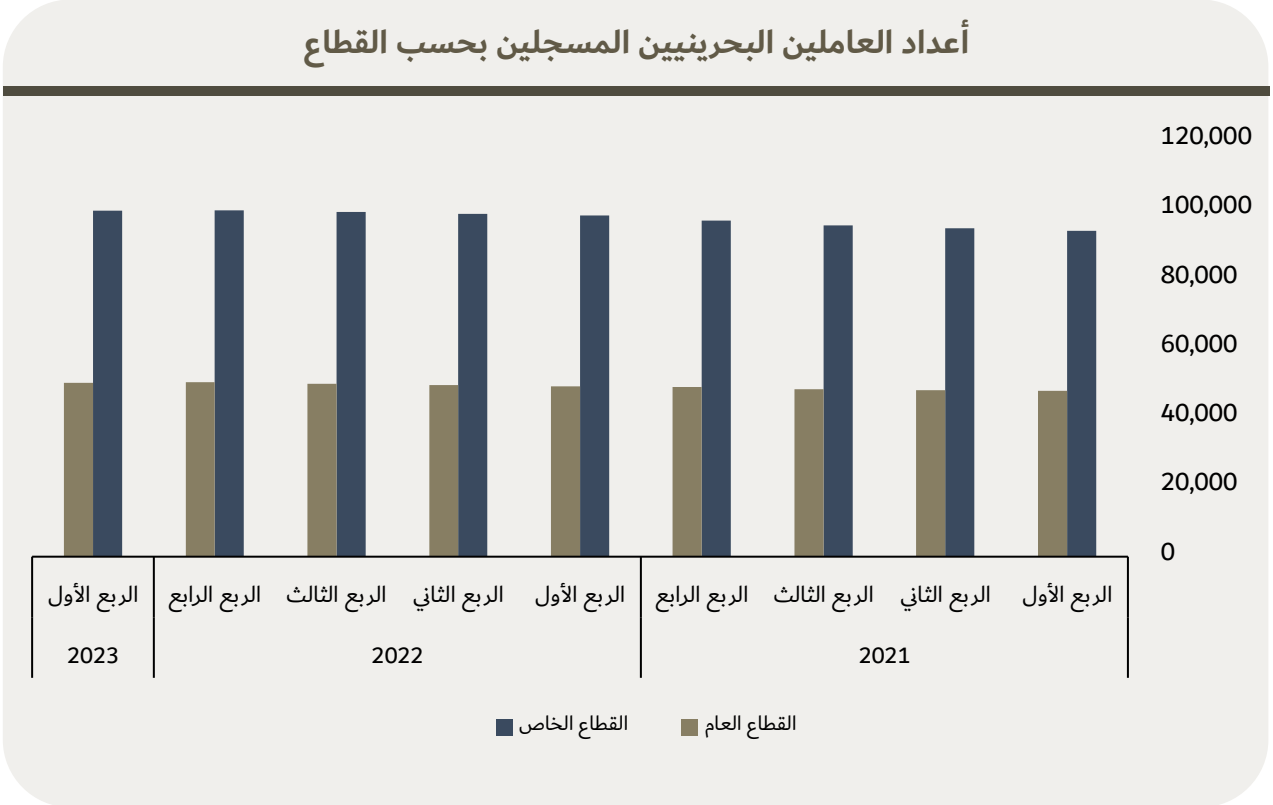

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

وارتفع متوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاعين العام والخاص بنسبة 7.8% ليبلغ 870 دينار بحريني بنهاية الربع الأول من العام 2023. بالنسبة للقطاع العام، فقد بلغ المتوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين 957 دينار بحريني بزيادة سنوية وقدرها 10.5%، في حين بلغ هذا المتوسط في القطاع الخاص 828 دينار بحريني مرتفعاً بنسبة 6.3% على أساس سنوي. أما بالنسبة للعاملين غير البحرينيين، فقد شهد متوسط الأجر الشهري انخفاضاً سنوياً بنسبة 1.1% ليبلغ 261 دينار بحريني.

وعلى صعيد مؤشرات المشاركة الاقتصادية للمرأة وحصتها ضمن القوى العاملة الوطنية، فقد شكّلت المرأة البحرينية ما يقارب 42% من إجمالي البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص، ليبلغ عدد النساء البحرينيات في كلا القطاعين 62,608 بحسب بيانات الربع الأول من العام 2023. وفي مؤشر إيجابي لانخراط المرأة في سوق العمل، فقد بلغت نسبة النساء المستجدات من إجمالي المستجدين 55.6% في القطاع العام و51.6% في القطاع الخاص.

ومن جانب آخر، تعد خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل إحدى أولويات خطة التعافي الاقتصادي، والتي تهدف إلى توظيف 20 ألف بحريني وتدريب 10 آلاف بحريني سنوياً حتى العام 2024. وخلال الربع الأول من العام 2023، أظهرت أحدث الإحصائيات لبرنامج التوظيف الوطني عن توظيف 7,101 بحريني في القطاع الخاص وتدريب أكثر من 2,084 متدرب.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

أسعار الفائدة

ودائع الأسبوع الواحد	ودائع الليلة الواحدة	ودائع 4 أسابيع	تسهيلات الإقراض
(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الأول من العام)	*(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الأول من العام)*	*(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الأول من العام)*	*(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الأول من العام)*
%5.75	%5.50	%6.50	%6.75
+50 نقطة أساس	+50 نقطة أساس	+50 نقطة أساس	+50 نقطة أساس

رفع مصرف البحرين المركزي سعر الفائدة الأساسي بواقع مرتين متتاليتين خلال الربع الأول من العام 2023، وذلك ضمن الإجراءات التي يتخذها المصرف لضمان الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين. ففي شهر فبراير 2023، ارتفع سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 5.25% إلى 5.50%، وارتفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.00% إلى 5.25%، كما ارتفع سعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.00% إلى 6.25%. ومن جانب آخر، أعلن المصرف عن زيادة سعر الفائدة على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 6.50% إلى 6.75%.

كما أعلن مصرف البحرين المركزي في شهر مارس 2023 عن رفع سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس أخر ليصل سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد الى 5.75%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.25% الى 5.50%، وارتفع سعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.25% إلى 6.50%. كما قرر المصرف الإبقاء على سعر الفائدة الذي يفرض على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض دون تغيير عند مستوى 6.75%.

عرض النقد

القاعدة النقدية (ن0)	عرض النقد (ن1)	عرض النقد (ن2)	عرض النقد (ن3)
▲ +44.8%	▼ -10.1%	▲ +7.9%	▲ +4.8%

سجلت القاعدة النقدية (ن0) نموًا ملحوظًا بنسبة 44.8% في الربع الأول من عام 2023 لتبلغ 4.4 مليار دينار بحريني، وجاء ذلك نتيجة للزيادة في ودائع المصارف لدى مصرف البحرين المركزي. وأما بشأن (ن1) فقد انخفض بنسبة 10.1% على أساس سنوي إلى 3.0 مليار دينار بحريني متأثراً من انخفاض الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية.

ومن جانب آخر، سجل (ن2) نمواً سنوياً قدره 7.9% ليبلغ 14.6 مليار دينار بحريني، مدعوماً بودائع الأجل والتوفير البالغة 10.6 مليار دينار بحريني. وقد شهد (ن3) ارتفاعاً سنوياً بمقدار 4.8% ليبلغ 15.7 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2023.

العرض النقدي (مليار دينار بحريني)

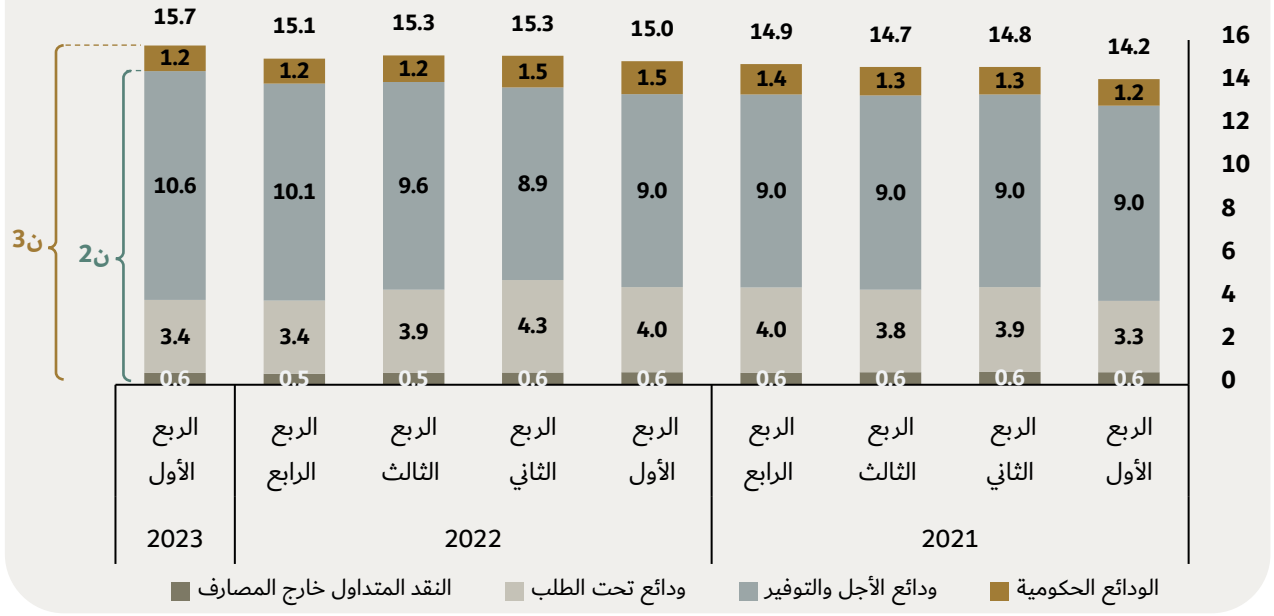

المصدر: مصرف البحرين المركزي

معدلات الإقراض والودائع

قيمة قروض قطاع الأعمال (المقدمة من مصارف التجزئة)	قيمة قروض قطاع الأشخاص (المقدمة من مصارف التجزئة)	الودائع المحلية (بالدينار البحريني والعملات الأجنبية)
+1.1% ▲	+5.4% ▲	+1.1% ▲

بلغت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة حوالي 11.6 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2023 والتي نمت بنسبة 4.3% مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي، وارتفعت قيمة قروض قطاع الأعمال بنسبة 1.1% مقارنةً بالربع الأول من العام الماضي لتصل إلى حوالي 5.2 مليار دينار بحريني وشكلت قروض قطاع الأعمال حوالي 44.7% من إجمالي القروض المقدمة من مصارف التجزئة. كما بلغت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأشخاص 5.8 مليار دينار بحريني والتي سجلت ارتفاعاً بواقع 5.4% على أساس سنوي والتي بدورها شكلت 50.5% من إجمالي قيمة القروض في الربع الأول لعام 2023.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

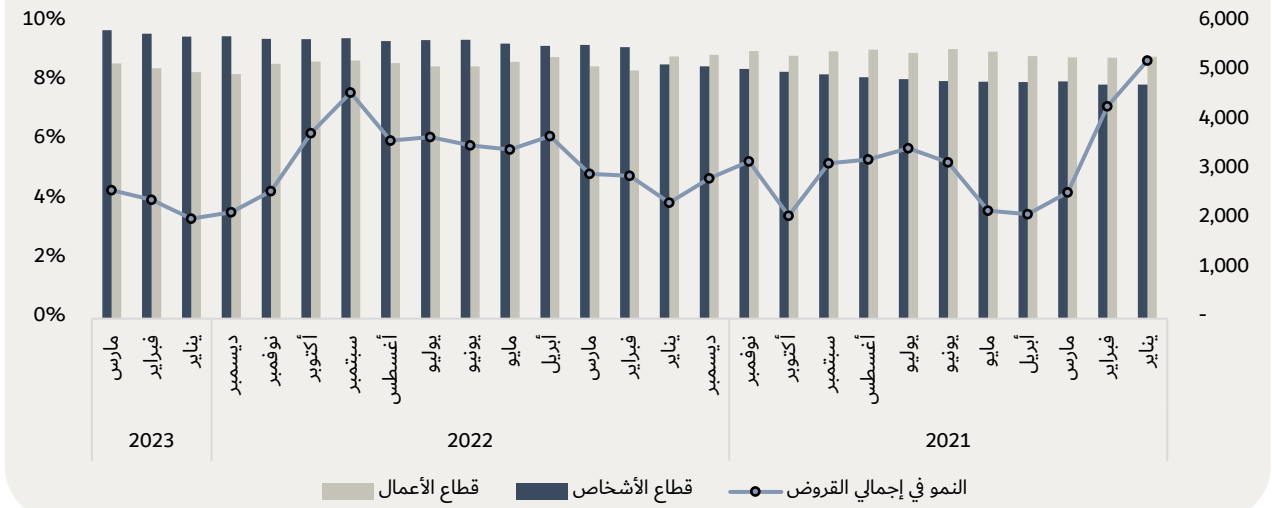

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن جانب آخر، بلغت قيمة إجمالي الودائع من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية حوالي 19.5 مليار دينار بحريني، حيث سجلت نمواً بنسبة 5.9% على أساس سنوي في نهاية الربع الأول من العام 2023. كما بلغت قيمة إجمالي الودائع المحلية من غير المصارف حوالي 15.1 مليار دينار بحريني، والتي ارتفعت بواقع 7.7% على أساس سنوي. فيما بلغت إجمالي الودائع الأجنبية من غير المصارف 4.3 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الأول من العام الجاري، كما بلغت الودائع الحكومية حوالي 1.1 مليار دينار بحريني.

إجمالي الودائع من غير المصارف (مليون دينار بحريني)

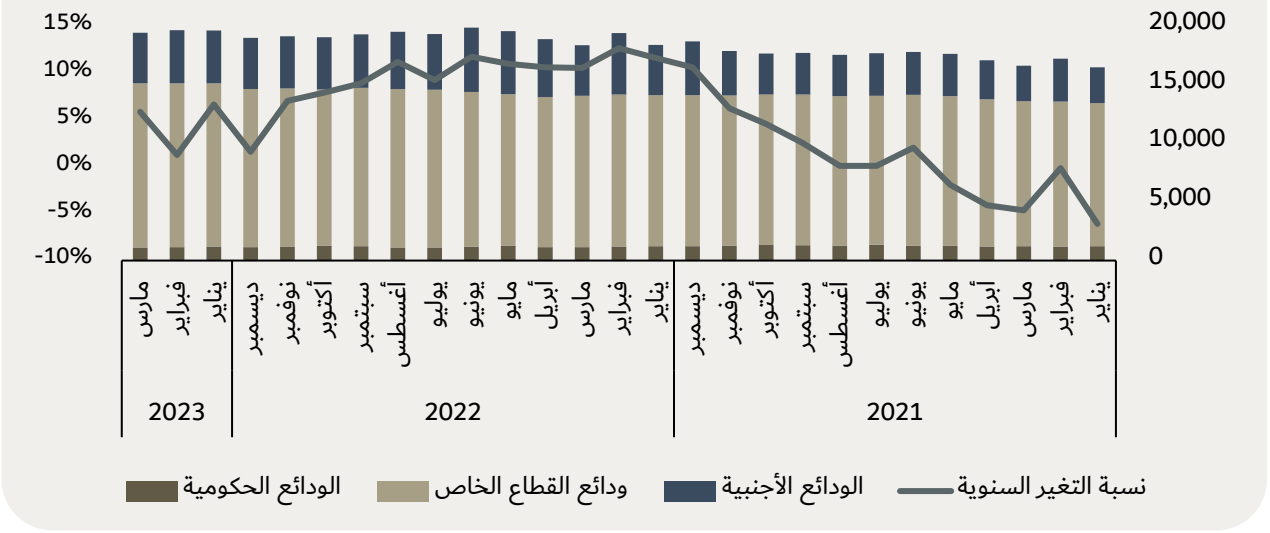

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

أقفل مؤشر البحرين العام عند 1,886.6 نقطة في نهاية الربع الأول من العام 2023، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 9.0% على أساس سنوي. وأقفل مؤشر البحرين الإسلامي عند 662.1 نقطة أساس والذي انخفض بواقع 12.1% مقارنةً بالربع المماثل من العام 2022. كما بلغت القيمة السوقية في الربع الأول من العام 2023 حوالي 11.4 مليار دينار بحريني مقارنةً بـ 12.5 مليار دينار بحريني في الربع المماثل من العام 2022، متراجعاً بمقدار 9.0% على أساس سنوي. وأما على صعيد القطاعات، فأتى قطاع المال في الصدارة مشكلاً 74.6% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم والتي بلغت حوالي 8.5 مليار دينار بحريني. وجاء البنك الأهلي المتحد في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في القيمة السوقية لقطاع المال بالغاً 4.1 مليار دينار بحريني أي ما يعادل 36.0% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. كما بلغت القيمة السوقية لبنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت 1.3 مليار دينار بحريني ما يمثل 11.8% من إجمالي القيمة السوقية و844 مليون دينار بحريني ممثلاً 7.4% من إجمالي القيمة السوقية، على التوالي.

أما من حيث إجمالي كمية الأسهم المتداولة في الربع الأول من العام 2023، فقد استحوذ قطاع المواد الأساسية على 45.3% من إجمالي كمية الأسهم المتداولة بقيمة 29.5 مليون دينار بحريني، أي ما يعادل 10.3% من إجمالي كمية الأسهم المتداولة.

بورصة البحرين (نقطة أساس)

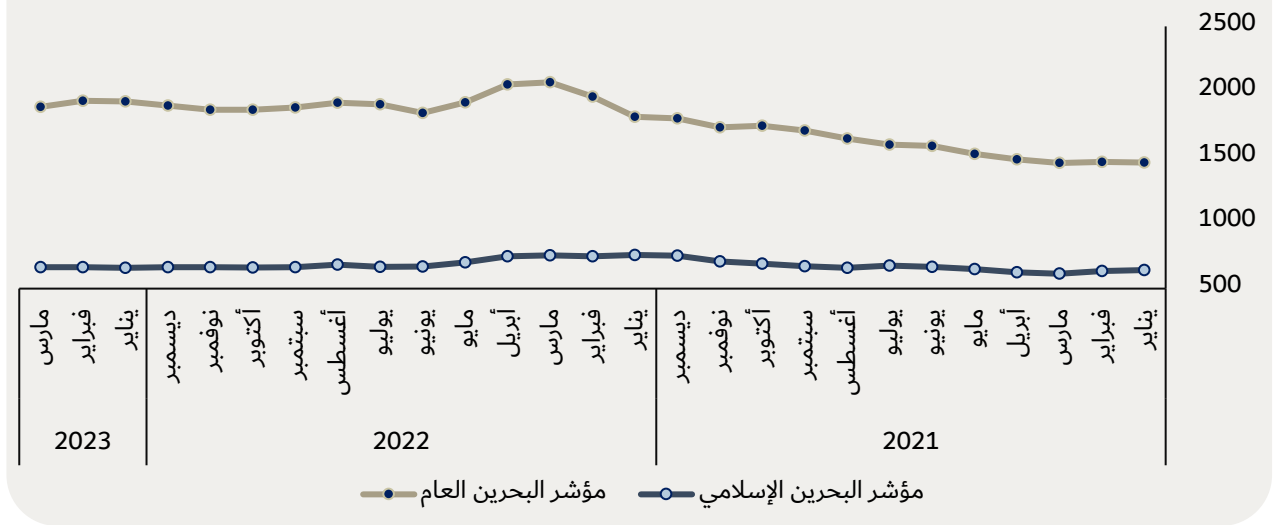

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

خلال الربع الأول من العام 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي 22 سنداً تقليدياً وصكاً إسلامياً، بإجمالي قيمة إصدارات بلغت 1.3 مليار دينار بحريني. وسجلت أعلى نسبة فائدة (أو معدل ربح) خلال الربع الأول من هذا العام على أذونات الخزانة 6.31%، في حين بلغت النسبة الأعلى لصكوك السلم 5.8%، و6.13% لصكوك الإجارة في إصداره رقم 210 والذي حقق أعلى نسبة زيادة في الاكتتاب بنسبة 684% خلال هذا الربع.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة / معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
4 يناير 2023	أذونات الخزانة رقم 1946	70	91	5.72	57598.	881
5 يناير 2023	صكوك الإجارة رقم 209	26	182	6.09	-	341
11 يناير 2023	صكوك السلم رقم 261	43	91	5.72	-	258
18 يناير 2023	أذونات الخزانة رقم 1947	70	91	5.88	98.536	151
19 يناير 2023	أذونات الخزانة رقم 100	100	364	6.26	94.047	256
25 يناير 2023	أذونات الخزانة رقم 1948	70	91	5.84	54598.	208
29 يناير 2023	أذونات الخزانة رقم 1949	35	182	6.13	96.996	235
1 فبراير 2023	أذونات الخزانة رقم 1950	70	91	5.83	98.549	193
2 فبراير 2023	صكوك الإجارة رقم 210	26	182	6.13	-	684
8 فبراير 2023	أذونات الخزانة رقم 1951	70	91	5.80	98.555	282
15 فبراير 2023	صكوك السلم رقم 262	43	91	805.	-	357
22 فبراير 2023	أذونات الخزانة رقم 1952	70	91	085.	98.554	215
23 فبراير 2023	أذونات الخزانة رقم 101	100	364	6.31	94.007	253
26 فبراير 2023	أذونات الخزانة رقم 1953	35	182	6.13	96.993	260
1 مارس 2023	أذونات الخزانة رقم 1954	70	91	795.	98.558	221
8 مارس 2023	أذونات الخزانة رقم 1955	70	91	5.78	98.560	184
9 مارس 2023	صكوك الإجارة رقم 211	26	182	136.	-	574
15 مارس 2023	صكوك السلم رقم 263	43	91	5.78	-	293
22 مارس 2023	أذونات الخزانة رقم 1956	70	91	755.	6798.5	141
23 مارس 2023	أذونات الخزانة رقم 102	100	364	176.	12694.	184
26 مارس 2023	أذونات الخزانة رقم 1957	35	182	5.99	5897.0	162
29 مارس 2023	أذونات الخزانة رقم 1958	70	91	825.	5198.5	136

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

البيئة الاقتصادية

تقدمت مملكة البحرين بواقع 5 مراتب لتحل في المركز الـ 25 عالمياً من أصل 64 دولة ضمن **تصنيف التنافسية العالمية 2023** الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، وذلك في العام الثاني منذ إدراج المملكة في التصنيف، كما تحسن تصنيف المملكة بواقع 16 مرتبة ضمن عامل "الأداء الاقتصادي" لتحل في المركز 23 عالمياً. وعلى مستوى المؤشرات، فقد تصدرت مملكة البحرين المركز الأول عالمياً ضمن 7 مؤشرات، كما حلت المملكة في المراكز العشر الأولى ضمن 36 مؤشر. حيث جاءت مملكة البحرين في المركز الأول عالمياً فيما يتعلق بتوافر المهندسين المؤهلين ضمن سوق العمل، وفي المركز الثالث عالمياً من ناحية مرونة وتكيف القوة العاملة، إضافةً إلى ذلك فقد جاءت المملكة في المركز الثالث عالمياً فيما يتعلق بتوافر المهارات التكنولوجية والرقمية لدى الأفراد. وفيما يتعلق بالبيئة المصرفية، وتأكيداً لمركز المملكة الهام في القطاع المصرفي، حيث جاءت المملكة في المركز السادس عالمياً في المهارات المالية لدى الأفراد، وفي المرتبة الرابعة عالمياً من ناحية مهارات القوى العاملة بوجه العام. وتعد البيئة الملائمة للأعمال من الجوانب الرئيسية المساهمة في تعزيز تنافسية مملكة البحرين عالمياً، الأمر الذي أكد عليه 69.4% من التنفيذيين المشاركين في الاستبانة التي أجراها المعهد، كما ويرى 61.3 % من التنفيذيين بأن العمالة الماهرة في مملكة البحرين هي من عناصر الجذب المهمة لأصحاب الأعمال.

- تحسن بواقع 5 مراتب في التصنيف العام
- تحسن بواقع 16 مرتبة ضمن عامل "الأداء الاقتصادي" وتحقيق المرتبة 23 عالمياً
- المركز الأول عالمياً ضمن 7 مؤشرات والحلول في المراكز العشر الأولى ضمن 36 مؤشر

وفقاً **لتقرير الاستثمار العالمي 2023** الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمملكة البحرين للعام 2022 بنسبة 9.7% لتصل إلى1,951 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع 1,779مليون دولار أمريكي للعام 2021، وذلك على الرغم انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية عالمياً بنسبة 12%. إضافة إلى ذلك فقد بلغ حجم الاستثمارات المباشرة التراكمية الواردة إلى مملكة البحرين 35,436 مليون دولار أمريكي للعام 2022 وبنسبة زيادة قدرها 5.8% عن العام 2021. كما تشير نتائج التقرير إلى أن قيمة الاستثمار في المشاريع الجديدة (Greenfield Investment) الواردة إلى مملكة البحرين قد ارتفعت بنسبة 122.6% لتصل إلى 2,242 مليون دولار أمريكي للعام 2022.

- ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمملكة البحرين بنسبة 9.7%
- ارتفاع قيمة الاستثمار في المشاريع الجديدة بنسبة 122.6%

سوق العمل

صُنفت مملكة البحرين ضمن الفئة الأولى في مكافحة الإتجار بالأشخاص للعام السادس على التوالي ضمن **تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للإتجار بالأشخاص 2023**. كما أن المملكة تعد الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن تصنيف الفئة الأولى، وهو ما يدل على الثقة الدولية العالية والتأكيد على جهود المملكة المستمرة في التصدي لممارسات الاتجار بالأشخاص في سوق العمل، وذلك من خلال وضع واتباع أفضل السياسات والأنظمة والتشريعات الداعمة في هذا المجال. وعلى النحو الذي يحفظ حقوق القوى العاملة ويعزز من مشاركتها وأداءها ضمن الاقتصاد الوطني.

- التصنيف ضمن الفئة الأولى في مكافحة الإتجار بالأشخاص للعام السادس على التوالي
- الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن هذا التصنيف

القطاع اللوجستي

تقدمت مملكة البحرين بواقع 25 مرتبة لتحل في المركز الـ 34 عالمياً من أصل 139 دولة **ضمن مؤشر الأداء اللوجستي 2023** الصادر عن البنك الدولي. حيث جاءت المملكة في المرتبة الثانية على مستوى الوطن العربي. ويأتي هذا التقدم في ظل تنفيذ مختلف المبادرات والبرامج الداعمة للقطاع اللوجستي، حيث جاءت استراتيجية قطاع الخدمات اللوجستية، وهي إحدى استراتيجيات تنمية القطاعات الواعدة ضمن خطة التعافي الاقتصادي؛ لتعزز الاستفادة من الموقع الجغرافي للمملكة، وتساهم في رفع القدرة والكفاءة والجودة للخدمات اللوجستية المقدمة لجعل مملكة البحرين واحدة من أفضل الوجهات العالمية للخدمات اللوجستية، الأمر الذي انعكس على مكانة وتنافسية مملكة البحرين في المؤشرات والتقارير الدولية ذات العلاقة. حيث تقدمت المملكة بواقع 58 مرتبة لتحتل المركز العاشر عالمياً ضمن المؤشر الفرعي "التوقيت"، والذي يقيس معدل تكرار وصول الشحنات وفقاً للجدول الزمني المقرر أو خلال المدة المتوقعة، بالرغم من تراجع الأداء العالمي ضمن هذا المؤشر الفرعي بسبب اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية. كما تقدمت المملكة بواقع 38 مرتبة لتحل في المركز 30 عالمياً ضمن المؤشر الفرعي "البنية التحتية"، والذي يقيم جودة البنية التحتية للتجارة والنقل. وتقدمت المملكة أيضاً بواقع 32 مرتبة لتحل في المركز 31 عالمياً ضمن المؤشر الفرعي "الجمارك" والذي يقيس كفاءة عملية التخليص الجمركي.

- تحسن بواقع 25 مرتبة في التصنيف العام
- المرتبة الثانية على مستوى الوطن العربي
- تقدم بواقع 58 مرتبة وتحقيق المركز العاشر عالمياً ضمن المؤشر الفرعي "التوقيت"

ريادة الأعمال

- **من بين أفضل بيئات الأعمال إقليمياً من ناحية توافر الخبرات والمهارات لدى الأفراد**
- **تحسن تصنيف مدينة المنامة بواقع 23 مرتبة**

جاءت نتائج **التقرير العالمي لمنظومات المؤسسات الناشئة 2023** الصادر عن مؤسسة ستارت أب جينوم والشبكة الدولية لريادة الأعمال لتعكس الجهود والمبادرات الداعمة التي ساعدت في توفير بيئات ممكنة ومحفزة لرواد الأعمال لتأسيس أعمالهم في مملكة البحرين. حيث صُنفت المملكة من بين أفضل 10 بيئات حاضنة للمؤسسات الناشئة على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تعد مملكة البحرين من بين أفضل بيئات الأعمال إقليمياً من ناحية توافر الخبرات والمهارات لدى الأفراد.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق	القيمة الإجمالية لمجموع النفقات النهائية (للقطاع الحكومي والخاص) بأسعار المشترين.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بحيث يؤثر التضخم على قيمتها.
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
مؤشر ثقة الأعمال	يقدم المؤشر صورة عامة عن ثقة الشركات في اقتصاد البحرين على أساس الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية.
القطاعات الاقتصادية	
القطاع النفطي	يشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
القطاع غير النفطي	يشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع.
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.

المصطلح	التوضيح
الخدمات الحكومية	تشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب، أو البر، أو البحر، أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الحساب الرأسمالي	يشمل تحويلات رأس المال.
الحساب المالي	يشمل التغييرات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية للبلد، ويغطي شبكات الاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليًا بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.

المصطلح	التوضيح
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها)
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار بحريني البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار بحريني البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.

| حقوق النشر وإخلاء المسئولية

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2023

يمكن استخدام المواد المذكورة في التقرير بعد طلب الإذن من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة من المختصين والخبراء في هذا الشأن، حيث إن الوزارة غير مسئولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير.

| للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
EconomicQuarterly@mofne.gov.bh